اعداد الطالبة : صابرين قاسم عبد

اشراف الدكتور :عبدالامير

العنوان : مرتكزات الاساسية للسياسية الخارجية القطرية

**السياسة الخارجية القطرية**

***مقدمة***

شهدت السياسة الخارجية لدولة قطر تطورات عدة منذ الاستقلال عام 1971، مرورًا بانتقال السلطة في يونيو/حزيران 1995 إلى الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وصولاً إلى تنازله عن السلطة لنائبه وولي عهده الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في حزيران 2013 , فبعد أن كانت السياسة الخارجية القطرية تتماشى في مرحلةٍ ما كبقية السياساتالخارجية لدول الخليج العربية الأخرى مع السياسة الخارجية لنظيرتها السعودية، وذلك حتى منتصف تسعينات القرن الماضي، رسمت دولة قطر منذ عام 1995 مسارًا مغايرًا ومستقلاً لسياستها الخارجية، وذلك بُعيْد وصول الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى سدة الحكم في حزيران من العام ذاته

لقد اعتمدت دولة قطر بدايةً انتهاج سياسةٍ خارجيةٍ انفتاحية قوامها تفعيل أدوات القوة الناعمة، كالإعلام والدبلوماسية والتعليم والثقافة والرياضة والسياحة والاقتصاد والمساعدات الإنسانية. وارتكزت على استراتيجيات عديدة، أهمها: استراتيجية حسن الجوار، واستراتيجية التحالفات مع القوى الكبرى والمتوسطة واستراتيجية بناء الصورة الذهنية.

وعند وصول أمير البلاد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني للحكم، عقب تنازل والده الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني له عن السلطة في خطوة غير مسبوقة في التاريخ العربي المعاصر، شهدت المنطقة العربية عددًا من التغيرات الجوهرية التي أعادت رسم المشهد الجيوسياسي والتوازنات الإقليمية؛ فكان من أهم تلك التغيرات عزل الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي، وتصاعد التوترات والصراعات في ليبيا، وتمدد تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة واستيلاؤه على مناطق جغرافية واسعة في كل من سوريا والعراق، وسقوط مفاصل الدولة اليمنية الرئيسة في قبضة جماعة الحوثي في اليمن

 كل تلك الأحداث وغيرها، أثَّر دون أدنى شك على نهج السياسة الخارجية لدولة قطر في طريقة تعاطيها مع التطورات الجارية في المنطقة، ودينامية التعامل مع المستجدات في الساحة الإقليمية والدولية.

**مرتكزات ثابتة للسياسة الخارجية القطرية**

اولاَ:-ترتكز عقيدة دولة قطر السياسية في مجال العلاقات الدولية على توطيد السلم والاستقرار؛ فالمادة السابعة من الدستور القطري تنص على أن السياسة الخارجية للدولة "تقوم على مبدأ توطيد السلم والأمن الدوليين". وتعتمد السياسة الخارجية القطرية على مجموعة من الثوابت، أهمها: تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعاون مع الأمم المحبة للسلام

اي ان الدستور الدائم لدولة قطر يؤكد على الثوابت والمبادئ التالية في السياسة الخارجية:

1- الحفاظ على السيادة والاستقلال

 2-الدفاع عن هوية البلاد العربيةوالإسلامية،

3-احترام العهود والمواثيق الدولية،

4-توطيد السلم والأمن الدوليين

5-والدفاع عن الحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان

ثانيا :-إذ نصت المادتان السادسة والسابعة من الدستور على ما يلي:-

"1-تحترم الدولة المواثيق والعهود الدولية، وتعمل على تنفيذ كافة الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية التي تكون طرفاً فيها."

"2-تقوم السياسة الخارجية للدولة على مبدأ توطيد السلم والأمن الدوليين عن طريق تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعاون مع الأمم المحبة للسلام

وقد سارت الحكومات المتعاقبة منذ منتصف تسعينات القرن الماضي على هذا النهج؛ لاسيما في العقد الأول من الألفية الثالثة؛ فقبل اندلاع شرارة ما بات يُعرف بـ"ثورات الربيع العربي"، انتهج أمير البلاد في حينه، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني دبلوماسية تُرَكِّز على الوساطات وفضِّ النزاعات؛ وهو ما حوَّل الدوحة إلى وجهة مميزة للوساطات الدولية؛ فمن السودان إلى أريتريا، ومن لبنان إلى المصالحة الفلسطينية، ومن الصومال إلى اليمن، لم تكد قطر تترك نزاعًا في المنطقة إلا وأدَّت فيه دور الوسيط

ولم تتوقَّف نتائج هذه الوساطات عن إحراز نتائج إيجابية كما هي الحال بالنسبة إلى اتفاق لبنان في مايو/أيار 2008، وإطلاق سراح الممرضات البلغاريات والطبيب الفلسطيني في عام 2007 الذين كانوا معتقلين في ليبيا، حيث منح ذلك البلاد اعترافًا ومصداقية على المستويين الإقليمي والدولي. كما رافق هذا العزم على فضِّ النزاعات بالطرق السلمية ولعب دور الوسيط، تصميمٌ على اللجوء إلى التحكيم الدولي إذا ما تعلق الأمر بخلاف بشأن ترسيم دولة قطر لحدودها مع جيرانها؛ كما حدث مع البحرين في أوائل الألفية.

وإذا كانت هذه هي المرتكزات والمحددات العامة الحاكمة لسياسة دولة قطر الخارجية؛ فثمة تطورات لحقت بها خلال السنوات الأربع الماضية، وذلك في ضوء مجموعة الأحداث المتلاحقة، إقليميًّا ودوليًّا، وهي التطورات التي شكَّلت في حد ذاتها محددات نوعية جديدة أثَّرت بالمجمل على سياسة الدولة الخارجية

يمكن مقارنتها مع الثابت الاساسية للسياسية الخارجية العراقيةبما يلي:-

1-حددت المادة الثالثة من دستور العراق 2005 توجهات السياسية الخاجي العراقية بان العراق هو جزء من الامة العربية الاسلامية

2-اكدت المادة الثامنة من الدستور على اخلاقيات السياسية الخارجية عبر التزام جمهورية العراق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية وبناء علاقات سلمية مع المجتمع الدولي ويراعي مبدا حسن الجوار ويراعى حل النزاعات بطرق السلمية ويقيم علاقاتة على اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل ويخترم التزاماته السلمية

وهذا يتقارب كثيرا مع المبادئ التي اكد علية دستور فطر ولكن كيف التطبيق وهل كانت قطر قادرة على تنفيذ ماامذكور في دستورها بحسن نية ؟

**من الحياد إلى النفوذ**

ميَّز مسار الحياد وأخذ مسافة متساوية من جميع الأطراف نهج السياسة الخارجية القطرية طيلةَ خمسة عشر عامًا، وذلك قبل أن تلحظ دولة قطر في ديسمبر/كانون الأول 2010 مع اندلاع ثورات "الربيع العربي"، أن هناك تحوُّلاً تاريخيًّا بدأ يُغَيِّر الوجه السياسي للمنطقة، وبدا أن الشعوب العربية، التي أُخضعت للقمع منذ استقلال بلادها، قررت أن تخرج إلى الشوارع مطالبةً باسترداد حريتها وكرامتها وحقها في تقرير مصيرها

 وقد هدَّتْ رياح الثورة التي انطلقت من تونس أركان عدد من الأنظمة الديكتاتورية في العالم العربي؛ وعليه لم تتردد القيادة القطرية منذ البداية في دعم خيارات الشعوب العربية انطلاقًا ممَّا نص عليه دستور البلاد في مادته السابعة: "ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها".

وقد أسفر هذا المنعطف عن تغيُّر لصورة البلاد في الساحة الدولية، وانتقلت دولة قطر من طور الوسيط المُصالِح إلى طور الناشط الداعم؛ حيث شاركت في آليات الردع العسكري تحت غطاء التحالف الدولي، في إبريل/نيسان 2011 أثناء الحملة التي قادها حلف شمال الأطلسي "الناتو" ضد قوات العقيد الراحل معمر القذافي، ودعت فيما بعد ومن على منبر جامعة الدول العربية إلى إرسال قوات عربية إلى سوريا من أجل وقف إراقة الدماء فيها.

يشير هذا التحول في توجه السياسة الخارجية القطرية إلى أن حدوث فراغ في القوى الإقليمية خلال الفترة 2011-2013 دفع دولة قطر إلى أن تتبوأ موقعًا متقدمًا في الطليعة، خاصة في مؤسسات جامعة الدول العربية التي رأستها خلال تلك الفترة لدورتين متتاليتين؛ حيث كانت القوى التقليدية في العالم العربي تعاني من التراجع لأسباب مختلفة؛ فالسعودية كانت مشغولةً بترتيب بيتها الداخلي، كما ظهر في بعض مناطقها -لاسيما في المنطقة الشرقية منها- مؤشرات لبداية حركة تذمُّر، كما كانت مصر متعثرةً بفعل فترتها الانتقالية التي تلت ثورة الـ 25 يناير/كانون الثاني 2011، والعراق لم يزل مترنحًا منذ الغزو الأميركي الذي اجتاحه في ربيع عام 2003، أما سوريا فقد كانت -ولا تزال- ترزح تحت الاضطرابات التي صاحبت الثورة الشعبية التي اندلعت فيها في مارس/آذار 2011.

لقد مثَّلت ثورات الربيع العربي والموقف القطري الواضح إزاءها منذ البداية، خلافًا لمواقف الكثير من القوى الإقليمية والدولية ومنها دول مجلس التعاون الخليجي؛ فرصةً مواتيةً للإعلان عن تدشين مرحلة نوعية جديدة في إطار النهج العام للسياسة الخارجية القطرية في ظل رؤية القيادة السياسية القطرية في حينه.

وبدا جليًّا أن هناك تمايزًا واضحًا بين الموقف القطري من ثورات الربيع العربي وبين مواقف عدد من دول مجلس التعاون الخليجي، سواء على مستوى التصريحات الرسمية لكبار المسؤولين، أو على مستوى التحرك السياسي والدبلوماسي بل وحتى الإنساني واللوجيستي والدعم المالي والاستثمارات الاقتصادية.

في إطار استراتيجية دولة قطر الإقليمية التي تسعى إلى إحداث توازن بين القوى في المنطقة، فإن ذلك وضعها في موقف بالغ الحساسية، من خلال دعمها للقوى الصاعدة في الدول التي طالها التغيير، والتي تمثَّل بعضها في تيارات الإسلام السياسي، حيث تطلَّب ذلك من الدوحة التحرك بحذر لعدم إثارة الجار الشمالي "إيران" من جهة، وبعض دول الخليج التي صنفت لاحقًا جماعة الإخوان المسلمين على أنها تنظيم إرهابي محظور من جهة أخرى.

لقد استطاعت دولة قطر أن تقطع شوطًا في سياسة "التأثير والنفوذ"؛ بفضل تغير المناخ السياسي الذي نجم عن تقطّع أوصال البنيات الجيوسياسية للمنطقة بفعل وقائع ثورات الربيع العربي. ويبدو أنَّ هذا المنعطف في السياسة الخارجية القطرية، يؤشر على إيمانها بأنها باتت تمتلك الاستقلالية في قرارها؛ حيث أصبحت مدركةً وواثقةً في أنها تستطيع من خلال مواقفها أن تكون ندًا لدول إقليمية في المنطقة.

**مرحلة التحول إلى القوة الذكية**

فرض وصول الشيخ تميم بن حمد آل ثاني إلى رأس هرم السلطة في دولة قطر في الخامس والعشرين من شهر يونيو/حزيران 2013 إجراء تغيير في أسلوب إدارة الدبلوماسية القطرية، وذلك تماشيًا مع عدد من المتغيرات التي طرأت على مجريات الأحداث الإقليمية لاسيما في كل من مصر والعراق وسوريا، كما أن أدوات السياسة الخارجية القطرية شهدت تطورًا لافتًا ضمن إطار مفاهيم القوة الناعمة والقوة الذكية.

فبُعيْد وصول الشيخ تميم بن حمد آل ثاني إلى السلطة بأيام قليلة حدث أن أطاح الجيش في جمهورية مصر العربية في 3 يوليو/تموز 2013 بأول رئيس مدني منتخب في تاريخ الدولة المصرية. وقد رحَّب بالانقلاب العسكري بشكل صريح بعضُ الدول الفاعلة في المنطقة، وتغاضت عنه القوى الغربية.

أمَّا على المستوى الإقليمي فقد أبدت تركيا رفضها للتعطيل المفاجئ للمسار الديمقراطي في مصر. ودعت قطر إلى عملية مصالحة بين مختلف القوى المصرية المتنازعة، إلَّا أن القيادة المصرية الجديدة كانت تراهن على قمع الأصوات المعارضة وعلى إقصاء حركة الإخوان المسلمين من المشهد السياسي بكامله. كل تلك التحولات أمْلَتْ على القيادة القطرية التلاؤم مع الأوضاع الجديدة بحيث توجه سياساتها بشكل عقلاني وفق الأولويات المتبدلة.

المصادر

 -جمال عبد الله،السياسة الخارجية لدولة قطر(1995-2013)روافعها واستراتيجيتها الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2014

- 2- جمال عبد الله، الموقف القطري من ثورات الربيع العربي: "السياسة الخارجية القطرية: من الحياد إلى التأثير"، في: محمد بدري عيد ود. جمال عبد الله، الخليج في سياق استراتيجي متغير، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

3- جمال عبد الله، تحولات وآفاق السياسة الخارجية لدولة قطر (1995-2014)، مجلة "الدبلوماسي"، العدد العاشر، يونيو/حزيران 2014، الدوحة، المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية القطرية.

4- مفيد الزيدي , العلاقات العراقية القطرية , تقارير الجزيرة , العدد27, 2019

5-اثير ناظم الجاسور ,ناجي محمد عبد الله, السياسية الخارجية لدول الجوار اتجاه العراق بعد 2003,مجلة تكريت للعلوم الانسانية , العدد(10) المجلد (3),2016